

الفصل الثالث

نظرية ماريا نيريزا كابري المصطلحية

١,٣ أصول نظرية البوابات ل: م. ن. كابري

١,١,٣ إسهام م. ن. كابري^(١):

تعدّ نظرية البوابات - أولاً وقبل كل شيء - من بين الإسهامات النقدية التي تطالب المصطلحيات العامة (TGT) بمراعاة الجوانب الثلاثة الأساسية المشكّلة لطابعها الوسائطي:

- الجانب القدراتي (الإدراكي).
- الجانب اللساني.
- الجانب الاجتماعي التداولي الإعلامي.

فاستفست كابري النظرية المصطلحية العامة عن نظريتها إلى المعرفة المتخصصة ومدى تشابهها أو اختلافها مع المعرفة العامة وعن مَصير ما يتسلّل من الأولى إلى هذه الأخيرة.

1 هي من أسبانيا، ومُديرة المعهد الجامعي لللسانيات التطبيقية (IULA) لجامعة بامبو فابرا (Pompeu Fabra) برشلونة (Barcelona) حيث تشتغل أيضاً بصفيتها أستاذة. وتعدّ عضواً في معهد الدراسات القشتالية.

فرأت أنّ كثيراً ممّن انتقد تلك النّظريّة اقترحوا كزاوية لمعالجة المصطلحات إدماج الجانب القدراتي بصورة حقيقيّة حيث تراعى التّوزيعات الوظيفيّة في أداءات المتحدّثين. مع العلم أنّ علم النّفس الخاصّ بالقدراتيّة وضع العلاقات المتبادلة بين مختلف أصناف المعرفة ومراحل اكتسابها، لهذا تعدّ اللّغة «بالنسبة لبعض المهتمّين بها نقطة المرجع يُنطلق منها في معالجة ظواهر أخرى فتتخذ إمّا كمرجع يحوي معطيات تُبنى عليها باقي الاستنتاجات أو كمقدّمة تؤول بها إلى نتائج معيّنة»^(١).

٣،١،٢ نظريّة البوّابات ل: م.ن. كابرّي^(٢):

وُئِبَّه مُسَبِّقاً إلى أنّ هذه النّظريّة اقترحها ماريّا تريزا كابرّي في العدد ٢١ من مجلّة *Terminologies nouvelles*. لكنّ عندما أمعنا في قراءة مؤلّفها الهام: *La terminologie; théories, méthodes et pratiques* فهّمنا أنّ أصولها إنّما هي مُتَجَدِّرةٌ فيه، فقمنا نتيجة ذلك بجمع مادّتها المَبْتُوثة حتّى في مراجع أخرى من هذا الأخير^(٣).

تشتغل نظريّة كابرّي بالمصطلحات إذ كما تقول:

«هي نظريّة المصطلحات (*Théorie des termes*) وليست نظريّة المصطلحيّات، وهذا تفادياً لإضفاء طابع التخصص على الدرس المصطلحي، بيد أنّه في اعتقادنا إنّها الموضوعات التي تشكّل فضاءات التّخصّصات وزوايا التّحليل، هي التي ينبغي أن يُعنى بالتّظهير لها»^(٤).

1 Pierre Oléron, *Langage et développement mental*, 2ème éd. Mardaga, Bruxelles, p.46.

2 وقد عرضتها في مقالها المشار إليه سابقاً لكن بإيجاز. أمّا بذور هذه النّظريّة فتوجد بشكل واضح

في مؤلّفها الهام: *La terminologie : Théorie, méthode et application...*

3 تجدّ أعلاه، ص ٧٣-٧٩، أهمّ ما يُكوّن نظريّة البوّابات التي هي . في واقع الأمر . مشروع طالما شغل

كثيراً من المهتمّين بقضايا المصطلح وما هي إلاّ ثمرة من ثمار إسهامات الباحثة في نقد نظريّة ي.

فيستر لهذا فضلنا تضمينها في مجموع النّظريّات المؤسّسة للمصطلحيّات (باعتبارها مشروعاً).

4 M. -T. Cabré, *Op. Cit.*, p.10.

وحددت كبري موقعا لنظريتها يشمل مجال اللسانيات وجوانب مختلفة لنظرية المعرفة وعلوم الاتصال والإعلام. فتحليل المصطلحات من منظور هذه المجالات يُعزّز طابعها التعددي (المصطلحات متعددة الجوانب).

وللسانيات مقدرة خاصة في وصف المصطلحات والإخبار عن النظام الذي يتحكم فيها، وهذا بفضل تقصيها المعهود فيها.

تهدف هذه النظرية عموماً إلى تبيان الكيفية التي بإمكان نظام متعاون فيه أن يصف بها الوحدات المصطلحية، علماً أن هذا النظام يُنفذ إليه عبر مختلف النظريات: اللسانيات والقدراتية والتداولية. يمكن الإطلاق على ثلاثيتها مصطلح: البوابات. فلتدع، إذن، هذه النظرية بنظرية البوابات⁽¹⁾.

ورأت كبري أيضاً أنه من واجب اللسانيات التكفل بالقضايا المصطلحية التي لها صلة بها، وأن تتخلص من الموقف المعياري الذي كانت النظرية العامة للمصطلحيات متشبّهة به. ودعتها إلى أن تتقدم بأحدث ما خلصت إليه من النظريات لتكريس البحث المصطلحي.

بالفعل إنه أصبح يُرتاب - وبالإمعان في النظرية التوليدية - في شأن التمييز التقليدي بين المصطلحات والوحدات المعجمية التي تعم اللغة الجارية، وهو تمييز لا يتعرض أحد لموضوع ما له علاقة بالمصطلحات إلا ويسجل إزاءه وقفة إما متأبئة⁽²⁾ أو

1 ترجمنا مصطلح: Théorie des portes بمقابل: "نظرية البوابات"، لا ب: "نظرية الأبواب" لأن في التسمية الأخيرة دلالة على مفهوم (ب) المُحيل إلى معناها المركزي (أ)، باعتبار أن (أ) = مدخل البيت مثلاً، وفيه فعل "بوب" : صنع باباً. أمّا (ب) = باب الكتاب ونحوه، ومنه فعل "بُوب" جعله أبواباً. والباب هنا مقابل المصطلح الفرنسي مثلاً: (Partie) الذي ينقسم إلى فصول (Chapitres). وتضادى عدول الدلالة إلى هذا المفهوم في أذهان القراء، وفيه نسبة كبيرة من المعنى المشترك بين المفهومين، أي بين مفهوم (ب) ومفهوم (ج) المدلول عليه بتسمية: بوابة (جمع بوابات)، معناه المركزي: (د) = الباب الكبير، كمدخل العمائر ونحوها. ينظر معاني: (أ)، و(ب)، و(د) في: مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (د.ت)، ص. ٦٦.

2 ينظر مثلاً: ظاهر ميلة، مصطلحات الرياضيات في التعليم المتوسط والثانوي بالجزائر...

سريعة. والحال أنه لم يعد يكفي استظهار خصائص المصطلحات إثر مقارنتها بألفاظ اللغة العامّة، لتفسير الملكة اللغويّة للمتحدثين الذين تشبّعوا بالمعرفة المتخصصة، وصاروا بالتالي أخصائيين.

كما استتكرت في إطار علم الاجتماع وعلوم الاتصال تلك النظرة المثاليّة إلى المصطلحات، واحتُرزت من الصّفات الطّيفيّة التي يلبس بها التّواصل المتخصّص بصورة تعسّفيّة، أين تفقد المصطلحات الشّروط التي تتمتع بها باعتبارها تابعة للغة الطّبيعيّة، حيث يتمّ تحويلها إلى سجلّ واحد فقط ويتمّ احتضانها فيه من غير مراعاة مقامات استعمالها، وبنفي التّنوع الخطابيّ.

من هنا تستنتج كابري أنّ معظم المعطيات التي استُفيدت من التّجربة التي احتكّت بها النظريّة العامّة للمصطلحيّات إنّما وفّرت المزيد من الحجج لصالح الإسهامات التّقديّة، وبقدرٍ يفوق ما من شأنه أن يدعّم مقترحات تلك النظريّة، ماعدا تلك التي ارتبطت بحقل التّواصل المنمط، الدّوليّ أو الوطنيّ.

وأجملت في عاملين أهمّ الأسباب التي ترجع إليها تلك الإسهامات لتفسير قصور النظريّة العامّة، وهما:

١. الإفراط في تصوّر مثالية الواقع والمعرفة والتّواصل.

٢. حصر حقل التّطبيق المصطلحيّ في التّقييس.

وقد بيّنت درجة الخطورة التي ستتجم عن اعتماد هذين المبدأين، بل ذلك ما أدّى بالنظريّة العامّة إلى الفشل نسبياً بينما تصرّ على نظرتها التّقليصيّة، وتصدر عن الموقف المثاليّ الذي سوّغ لها بالمجازفة على أساس فرضيّتين، بل صاغهما ي. فيسّتر

ص ٣٠ - ٤٢، حيث خصّص ١٣ صفحة من أجل إبراز الفرق بين المصطلحات وبين الألفاظ العامّة، باعتباره الموضوع الأساسيّ للبحث المصطلحيّ. وقد ارتكز في ذلك على: Louis Guilbert, La spécialité du terme scientifique et technique, in : Langue française, n°17 " غيلبر " متخصص في علم متن اللغة، ويهتمّ بالمولد اللغويّ، ويدرس المظاهر التي تتجلّى في وقت محدّد من تطوّر معجم لغة ما. ينظر: M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application..., p.252.

صياغة المصادر هما:

١. المعرفة العلمية، خلاف المعرفة العامة، سابقة على أيّ تعبير.

٢. تعدّ المعرفة العلمية منسجمة ومنفصلة عن اللغات والثقافات.

علماً أنّ «المصادرة (Postulat) هي قضايا يُطلبُ التصديق بها لحاجة العقل إليها في الاستدلال، وقد سُمّيت بالمصادر لأنّ المتعلم يُراود على التسليم بها دون برهان، مع أنّها ليست بيّنة في نفسها، وهي بهذا المعنى مُقابلة للبديهيات (Axiomes)، لأنّ البديهيات بيّنة في نفسها»^(١). لهذا فالتنظير الذي سعت المصطلحيات التقليدية للرفقي إليه أصبح يكتسب أكثر فأكثر طابعاً تجردياً متعالياً عن الانشغال اليوميّ لنشاط المصطلحيات، ومتغاضياً عما يتطلّبه الوعي العلميّ والتقنيّ في الأوساط الشعبيّة من التيسير لتسمية ذلك الوعي وعلى الأقلّ الطمع في بثّه فيهم.

تعتبر الفرضيتان من صميم المقترحات التي تقدّمت بها النظريّة العامة، والتي لم يُبرهن على صحتها، إن لم نقل أنّها تنتظر التّفيد، فهنا يكمن نقص النظريّة العامة، إذ تعتمد ما لم يُقم له البرهان «كمحاولة تجاوز القيود الطبيعيّة (اللغويّة) التي تفرضها اللغة العامّة أو العاديّة»^(٢).

وإن كانت هذه الرغبة مؤسّسة على انشغال ي. فيستر بتقوية التّواصل المتخصّص من كلّ غموض وإبهام، وتنظيم المعرفة به وفي شكل تصنيف مفاهيميّ لكلّ فرعٍ من الفروع العلميّة^(٣). وهي قضيّة لن تنفك تنسّم بالراهنية نجدها تُراود المتزمتين الصّفويّين (Puritanistes) على الخصوص - فلا يستبعد تأثره بفلاسفة "حلقة فينّا" الذين كانوا يطمحون إلى وضع لغة عالميّة من شأنها أن تيسر التعامل الشّامل على صعيد كلّ التبادلات بدون أيّ عرقلة.

فالبوابة التي يُمكن الولوج منها إلى البحث المصطلحيّ في مذكرتنا هي بوابة اللسانيّات. لهذا وقع تركيزنا على تكييف نظريّة كابري بحيث تستجيب

1 جميل صليبية، المعجم الفلسفيّ بالألفاظ العربيّة والفرنسيّة واللاتينيّة، ج ٢، دار الكتاب اللبنانيّ

- مكتبة المدرسة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٨٠.

2 M. -T. Cabré, La terminologie..., p.11.

3 Look at: H. Felber, Terminology manual., p. 01

لِغرضِنَا ، فجمعنا أَشْتَاتَ مَا تَرَاهُ هِيَ نَفْسُهَا الرَّابِطُ بَيْنَ الْمَجَالَيْنِ.

٢,٣ عِلَاقَاتُ الْمُصْطَلِحَاتِ بِالسَّانِيَّاتِ

١,٢,٣ السَّانِيَّاتُ وَالْمُصْطَلِحَاتُ:

مَا يَدْعُو إِلَى الْفُضُولِ حَقًّا هُوَ عَدَمُ سَبْقِ السَّانِيَّاتِ إِلَى احْتِضَانِ الْبَحْثِ الْمُصْطَلِحِيِّ بِكُلِّ أَبْعَادِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ ، إِلَّا بَعْدَ السَّبْعِينَاتِ مِنَ الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ حِرْصِهِمُ الشَّدِيدِ الَّذِي أَبَدُوهُ فِي دِفَاعِهِمْ عَنِ الْبُعْدِ الْعِلْمِيِّ لِلْسَّانِيَّاتِ بِشُمُولِيَّةِ دَرْسِهَا وَمَوْضُوعِيَّتِهِ. وَيُذَكِّرُنَا هَذَا الْأَمْرُ مَا عَرَفْتَهُ التَّرْجُمَةُ مِنْ تَأَخُّرِ عَهْدِ التِّقَاتِهَا بِالسَّانِيَّاتِ. هَذَا مَا يُثَبِّتُهُ ج. مَوْنَانُ :

«فِي نَفْسِ الْعَصْرِ [١٩٥٨] ، وَبِنَفْسِ الْاِحْتِكَائِ بَيْنَ الْحَاجَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ ظَهَرَتِ الْمَنْهَجِيَّةُ الْأُولَى لِلتَّرْجُمَةِ الْمُقَامَةِ عَلَى التَّحْلِيلِ الْعِلْمِيِّ»^(١).

يَمْكُنُ تَعْلِيلُ مَوْقِفِهِمْ ذَلِكَ بِالتَّحْلِيلِ الْآتِي:

١. لَا يَفُوتُ أَحَدًا مَدَى تَشَاغُلِ السَّانِيَّاتِ بِالْجَانِبِ الْوَصْفِيِّ فِي دِرَاسَاتِهِمُ الْمَنْصَبَةَ فِي كَلِمَاتِهَا عَلَى اللُّغَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ. فَبَدَتِ السَّانِيَّاتُ بِذَلِكَ فِي أَعْيُنِ الْبَعْضِ مَجْرَدَ آلَةٍ وَاصِفَةٍ تَصْنِيفِيَّةٍ. وَلَا يَزَالُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يُدَافِعُ عَنِ هَذِهِ الْوِظِيْفَةِ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا ، بَلْ نَجِدُ هَذِهِ الْغَايَةَ تَتَعَاضَمُ فِي ضَوْءِ الْمَنْحَى الَّذِي اتَّخَذْتَهُ السَّانِيَّاتُ الْوِظِيْفِيَّةُ فِي وَصْفِ اللُّغَةِ ، فِرَارًا مِنَ الْمَنْهَجِ الْآلِيِّ لِتَفْسِيرِ ظَوَاهِرِ اللُّغَةِ حَيْثُ انْتَقَدَتْهُ بِأَنَّهُ مَتَحَجِّرٌ ، هَذَا مِنَ الْجِهَةِ ، وَسَعِيًّا مِنْهَا إِلَى إِقَامَةِ نَظْرِيَّةٍ تَتَّخِذُ كَمَعْيَارٍ لِلْكَشْفِ عَنِ طَبِيعَةِ اللُّغَةِ ، مِنْ جِهَةِ أُخْرَى.

٢. تَقُومُ تِلْكَ النَّظْرِيَّةُ عَلَى وَصْفِ اللُّغَةِ أَتَشَاءَ أَدَائِهَا لَوِظِيْفَتِهَا التَّبْلِيغِيَّةِ ، فَأَمْسَتْ الدِّرَاسَةُ نَتِيجَةَ ذَلِكَ ، تَصَوُّرًا لِلْمَطِّ التَّحْلِيلِيِّ الَّذِي تُكْرِسُهُ لُغَةٌ مَا فِي سَبِيلِ تَمْيِيزِهَا

١ ج. مَوْنَانُ ، السَّانِيَّاتُ وَالتَّرْجُمَةُ ، تَرْجُمَةُ حَسِينِ بْنِ زُرُوقٍ ، دِيْوَانُ الْمَطْبُوعَاتِ الْجَامِعِيَّةِ ، الْجَزَائِرِ ،

التجربة اللسانية بفضل وحدات دالة: فموضوعها إذن ما هو إلا تحليل اللغة إلى هذه الأخيرة التي تُقطع بدورها إلى وحدات صوتية مميزة.

٣. صحيح أن المصطلحات تنطوي على ظواهر وحقائق تنفّت بعضها من رقابة اللسانيات وعينها الملاحظة، ومن أداتها المحللة، لكن المصطلح في نهاية المطاف وفي جزئه الكبير هو دليل لغوي، وعلى الرغم من أن المصطلحيات تُعدّ علماً جامعاً لعديد من الاختصاصات، فيحكم تحديدنا السابق للمصطلح فللسانيات فضلٌ معتبرٌ في الإحاطة دراسةً بكثيرٍ من جوانبه وبطريقةٍ أدقّ، غير أن طائفةً من المصطلحيين هم الآخرون لا يزالون يصرون على أن الهدف الأساسي للمصطلحيات ليست اللغة في ذاتها. فهذه النقطة بالذات هي التي أقصت المصطلحيات من الانتماء اللساني بكامله، إذ من بديهيات اللسانيات أنه تدرُس اللغة لذاتها وفي ذاتها، أمّا لسان حال المصطلحيات فينطق عن ارتباطها بالأفرع المعرفية التي سبقت الإشارة إليها، ممّا يؤدي إلى صعوبة قائمة في عزل تلك الوحدة المصطلحية وتجريدها من العناصر العالقة بها.

٤. على الرغم من تعدد المحاولات الجادة الرامية إلى إخراج اللغة من هذه الآلة وتمكينها من الحيوية، باعتبارها حقاً كائناً يتمتع بمؤهلات التطور والتغير وذات طاقة، فبدت أكثر مثاليةً وتعالياً وأقرباً إلى النمذجة منها إلى التحقيق اللغوي الواقعي. فضلاً عن كون اللسانيات ترفض الصدور عن المعيارية، بينما لا أمل للمصطلحيات أن تتحاشى هذه الأخيرة، إذ هي العامل الأساسي للتميط العلمي.

٥. ثم إنّه، وعلى الرغم من تسليم اللسانيات بوجود ثنائية تقابلية بين اللغة العامة ولغة الاختصاص، فهناك من أخذ يرتاب في الأمر ويرى أن «تلك الثنائية إنما وضعت لأسباب منهجية بحتة، وهي أحياناً ترتقي إلى وضع أصولي (ابستمولوجي) كثيراً ما يفتقد التأطير النظري اللازم الذي يحتاج هو الآخر إلى التدعيم التطبيقي»^(١).

1 Christiane Portelance, De la nomination: catégorisation et syntagmatique, Sémiotique appliquée (Le référent), n° 2, Univ. de Toronto, 1996, p.56.

٢,٢,٣ اللسانيات النظرية والمصطلحيات:

من النظريات التي توضع عليها اللسانيون - لا سيما بعدما فصل دي سوسير اللغة باعتبارها نظاماً من العلامات الصوتية الاصطلاحية عن أي نظام آخر من الأنظمة المختلفة للعلامات بما فيها نظام العلامات الكتابية - هي تلك التي تؤكد أن اللغة ليست نظاماً متجانساً لإمكانات تعبيرية معينة، وأن النحو الذي يقوم بوصفها ليس مجموعاً متكتلاً من قواعد ووحدة جديدة بأن تكشف عن كل الملفوظات التي يحدثها المتحدث فحسب، بل على التقيض من ذلك أيضاً فإن اللغة هي نظامٌ معقدٌ ومتفاوت الأبعاد تتقاسمه أنظمة تحتانية مشدودة بعضها إلى البعض وكل منها كفيلاً بأن يشكل موضوع الدراسة والوصف اللساني، وعلى مستويات متنوعة: الفونولوجي، الصرفي، المعجمي، التركيبي، الخطابي. وهي مقسمة حسب موضوعاتها التابعة كالتالي:

- المستوى الفونولوجي: الفونيم (الوحدة الصوتية)
- المستوى الصرفي: المورفيم (الوحدة الصرفية)
- المستوى المعجمي: الوحدة المعجمية
- المستوى التركيبي: الجملة
- المستوى الخطابي: النص.

لكن التسليم بهذه المستويات ليس إلا حصراً توقيفياً لضبط مجمل الزوايا التي يمثلها موضوع اللسانيات، ولا يضع جانباً إمكانية تعيين مستويات تكمليه أخرى ولا يمنع التحري عن وحدات مغايرة، مثل المستوى الصرفي الفونولوجي، والتركيبات المتقلبة على عدة مستويات من الوصف اللساني، ك: التركيب الإضافي والتركيب النعتي... الخ والعبارات وأشباه الجمل وبعض المقاطع اللغوية التي تساهم في تشكيل الخطاب في حد ذاته، وكلها تتطلب توسيع مجال الدرس اللساني الذي يُنظر من زاويته إلى المصطلحات على غرار ما حدث لموضوع الترجميات وفي هذا يقول فوزي عطية:

«ولقد دخلت الدراسات اللغوية بظاهرة الترجمة، إلى حيز تحليل وتعميم الاستنتاجات المستخلصة من واقع الممارسة العملية، وأسهمت معها، في وضع ضوابط العلاقات المتبادلة، بين اللغات، وفي الكشف عن عناصر الاختلاف والتطابق بين سبل التعبير في اللغات المختلفة»^(١).

٣،٢،٣ اللسانيات التطبيقية والمصطلحيات:

فعدم اطراد النظام اللغوي ليس وفقاً على المستويات الوصفية المتنوعة التي عدناها من قبل فحسب، بل يتجلى كذلك عن طريق سلسلة أخرى من التنوعات اللغوية كاللهجات واللغات الوظيفية مثلاً، مما يؤدي إلى استحالة حصر التنوعات في المحور العمودي فقط، بل نجدتها شاملةً لتنوعاتٍ أخرى مكملّة لها. ولم يكن للسانيات لتتغاضى عنها أبداً، لكنّها تولى لها اهتماماً من لونها آخر وفي إطار مجالٍ تابع لها، يُصطلح عليه باللسانيات التطبيقية.

ويُستحسن التنويه بمحاولات اللسانيات النظرية الرامية إلى وصف نمطٍ تعبيريّ خاصّ بأية لغةٍ كانت، وذلك بحمل مختلف العوامل الاجتماعية والجغرافية والتاريخية على تحيُّرها إلى درجة الإلغاء ما أمكنها ذلك. وهذا من أجل ضمان تواصلٍ أكثر نجاعةً في مقاماتٍ رسمية. وأطلق على ذلك النمط من التعبير مصطلح اللغة المشتركة (الموحدة)، سرعان ما تلقى لها صدى في النظرية التوليدية.

٤،٢،٣ اللسانيات البنوية واللسانيات التوليدية:

إنّ أبسط تحليلٍ مُقارنٍ للاثجاهين الكبيرين للسانيات العامة والنظرية التي قامت خلال القرن العشرين، سيُسمح لنا باستنتاج تنوعاً ذا أهمية في تصور كلٍ منهما للغة: موضوع الدراسة ومناهج التحليل.

1 أ. م. عمر، العربية الصحيحة...، ص ٦١. نقله عن: فوزي عطية، علم الترجمة: مدخل لغوي، ص ٦٨.

١,٤,٢,٣ حسب النظرية البنوية:

إنَّ اللسانيّات في ضوء الاتّجاه البنويّ تهدف إلى وصف اللّغات الطّبيعيّة ممّا يُؤدّي بطريقة غير مُباشرة إلى استخلاص بعض المظاهر السلوكيّة اللّسانيّة، وإنجاز تصنيفٍ للّغات الخاصّة. فزاوية هذا الاتّجاه تصنيفيّة بحثة. فعند البنويّين لا يتعلق الأمرُ إلاّ بواقع اللّغة.

بيد أنّه لا ينبغي تقديم اللّغة على أنّها مُجرّد بنية صوريّة ودلالية بحثة فإذا ما أمّلنا تفسيرها بشكلٍ واسعٍ يجدر بنا تحليلها أيضاً من منظورٍ توجّهها الاجتماعيّ. «وقد أدّى صُروفُ الاهتمام عن الكلام وتأديّة اللسان الفعلية إلى تجاهلِ التحوّلات الخارجة عن النّظام وإلى إبعاد كل هذه الظواهر بل نفيها وكأنّها غير موجودة لا تقع وإن أُشير إليها للتّمثيل فقط»^(١).

ثمّ إنّّه في آخر المطاف ليس وصف النّظام سوى وصفٍ للعملية التبليغيّة، والمصطلح باعتباره وحدة لغويّة يُسهّم بدقّته ووضوحه ونظاميّته في تنظيم التّواصل فيصحُّ بذلك التصريح بأنّه يتحكّم فيه نظامٌ تابع معيّن قابل للوصف، وفي حدود النظرية البنوية.

٢,٤,٢,٣ حسب النظرية التوليدية:

أمّا بالنسبة للاتّجاه التوليديّ فإنّ اللسانيّات إنّما تنهض بمهمّة وصف الملكة اللّغويّة الخاصّة بفرّد معيّن، لا تلك المتعلّقة باللّغات في حدّ ذاتها وما يتجلّى فيها من المظاهر السلوكيّة اللّسانيّة، فلا يكفي عند التوليديّين وصف اللّغات فحسب، بل تمتدُّ نظراتهم إلى محاولة تفسير كميّة وسبب الواقعة اللّغويّة التي تحدث، أيّ تُجيب عن أسئلةٍ من جنس كيف؟ ولماذا؟

إنّ أهمّ ما عمّدت هذه النّظرية إلى تنظيمه والذي يجد - لا محالة - مكانه في التّرجمة، هو الفكرة القديمة التي تسلم بوجود ما أشار إليه حنفي بن عيسى

1 خولة طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص ١٧٢.

بمستوى المعاني الكلية^(١) والمشكلة للبني العميقة. «فهذه البنى التي تشترك فيها البشرية الموظفة لفكرها تمثل العلاقات الثابتة التي تُعززها المقاربة القدرائية التي يختصُّ بها الإنسان والحادثة بينما هو يُحاول استيعاب الواقع ذي المستوى المزدوج: المتعلق بالعالم الحسي للأشياء - موضوعات الواقع المحسوس، والعالم المُجرد المتصل بالأفكار - موضوعات الواقع الفكري»^(٢).

ويحدث الاختلاف من لغةٍ إلى أخرى على مستوى البنى السطحية. والجميع يُمكن تفسيره على غرار صاحب هذه العبارات بواسطة مُصطلحية يلمسلف: مستوى التعبير ومُستوى المضمون^(٣) أو ثنائية دي سوسير (الكلام واللغة) التي يرجع إليه فضل السبق إليها^(٤).

٣، ٢، ٥ النظرية التوليدية والمصطلحيات:

لا تعتبر النظرية التوليدية كموضوع لدراسيتها تلك القواعد النحوية الخاصة، بل تلتمس موضوعها في وصف الملكة اللغوية وتحليلها. فيؤدّي بذلك وصف اللغة من وجهة نظر اللسانيات التوليدية إلى الإحاطة بكلّ هذه الجوانب الأساسية: الوضع، والاستعمال الذي يقوم به المتحدثون، وطرق تعلم وتعليم اللغة. ممّا يستتبع بدوره شمولية الدراسة للغة التي تُفرض إنجازاً منظماً لثلاثة أنواع من النظريات وهي كثيراً ما تتداخل:

- نظرية الملكة اللغوية: معرفة الإنسان الضمنية باللغة (قواعدها التي تتمّ بها عملية التّكلم).
- نظرية الأداء اللغوي.
- نظرية اكتساب اللغة (خاصةً عند الطفل).

1 حنفي بن عيسى، مُحاضرات في علم النفس اللغوي، ط. ٢، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٠، ص. ٤٢٠.

2 C. Bouton, La linguistique appliquée..., p.63.

3 Ibid., p.63.

4 محمّد الحناش، البنية في اللسانيات، الحلقة الأولى، ط. ١، دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٠، ص. ٤٠٢.

فَالنَّظَرِيَّةُ الْأُولَى يَنْبَغِي أَنْ تَحْتَوِي وَصْفَ مُخْتَلِفِ الْعُنَاصِرِ الْمَفْسَّرَةِ لِلْمَلَكَةِ اللُّغَوِيَّةِ بِاعْتِبَارِهَا جَمَلَةً مِنَ الْمَعَارِفِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي اسْتَبْطَهَا الْمُتَحَدِّثُ بِأَيَّةِ لُغَةٍ، وَالَّتِي يَتِمَكَّنُ عَنْ طَرِيقِهَا مِنْ بِنَاءِ وَاسْتِيعَابِ مَلْفُوظَاتِ لُغَتِهِ. فَهَذِهِ النَّظَرِيَّةُ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُخْبِرَنَا عَنْ كُلِّ الْقَوَاعِدِ وَالوَحَدَاتِ وَالضُّوَابِطِ الَّتِي يَتَضَمَّنُهَا نَحْوُ تِلْكَ اللُّغَةِ، وَتَوْصَفُ بِدَاخِلِهَا مُخْتَلِفَ الْمُسْتَوِيَّاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْفَنُولُوجِيَّةِ، الْمَعْجَمِيَّةِ، التَّرْكِيبِيَّةِ وَالِدَّلَالِيَّةِ.

تَسْتَعِينِ النَّظَرِيَّةُ الثَّانِيَّةُ - تَحْتَ ضَعُوطِ عِلْمِيَّةٍ وَلِدَوَاعِ عَمَلِيَّةٍ كَذَلِكَ - بِالتَّجْرِيدِ الْعَقْلِيِّ الْمَحْضِ، أَنْتِجَ مَفَاهِيمَ مُجَرَّدَةً مِثْلَ: الْمُتَحَدِّثِ الْمِثَالِيِّ وَالْمُسْتَمِعِ (الْمُخَاطَبِ) الْمِثَالِيِّ، وَيَتَجَسَّدَانِ كَنَمُودَجٍ فِي فَرْدٍ وَاحِدٍ، وَيُصْرَفُ - حَسَبِ النَّظَرِيَّةِ التَّشُومَسْكِيَّةِ - إِلَى مُتَحَدِّثٍ مُسْتَمِعٍ مِثَالِيٍّ، لَكِنِ السُّؤَالُ الَّذِي يَطْرَحُ نَفْسَهُ هُوَ: هَلْ يُمْكِنُ تَحْقِيقُ فِي الْوَاقِعِ هَذَا الْفَرْدِ النَّمُودَجِ؟

١,٥,٢,٣ تعليقات ن. تشومسكي:

ويقول ن. تشومسكي في هذا الصدد:

«الْيَوْمَ لَا نَزَالَ بَعِيدِينَ كُلَّ الْبُعْدِ عَنْ فَهْمِ مَا يَسْمَحُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَكْلِ مُتَجَدِّدٍ وَمَتَحَرِّرٍ مِنْ سَيِّطَرَةِ الْمُثِيرِ وَبِشَكْلِ مُلَائِمٍ وَمُتَمَاسِكٍ. فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ جَدِيدَةٌ يَنْبَغِي عَلَى عَالِمِ النَّفْسِ وَعَالِمِ الْبِيُولُوجِيَا أَنْ يَبْحَثَهَا أَحْيَرًا فِيهَا»^(١). عَلَى أَنَّ هَذَيْنِ الْأَخِيرِينَ - وَيَنْضَافُ إِلَيْهِمَا عَالِمُ الْفِيْزِيَا - لَمْ يُعْلِنُوا بَعْدُ عَنِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُعَالَجَ بِهَا هَذِهِ الْمَشْكَلَةُ، بَلْ أَسَاءُوا طَرَحَهَا نَظْرًا لَخَلْطِ مَفْهُومِيٍّ مَعِيْنٍ^(٢).

أَمَّا هُوَ فَيَعْتَبِرُ سَاحَةَ ذَهْنِ الطِّفْلِ غَيْرَ خَالِيَةٍ - عَكْسَ مَا تَذَهَبُ إِلَيْهِ النَّظَرِيَّةُ السَّلُوكِيَّةُ - وَلَا يَكُونُ وَصْفُهَا بِالتَّأْمُلِ الدَّاخِلِيِّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ ف. دي سوسير. حَيْثُ يَقُولُ مُنْتَقِدًا الْمَنْهَجَ الْإِسْتَبْطَانِيَّ أَوَّلًا:

«يَبْدُو لِي أَنَّ النَّقْصَ الْكَبِيرَ الَّذِي لَازِمُ الْفَلْسَفَةِ الْكَلَّاسِيكِيَّةِ الْمَعْنِيَّةِ بِالْعَقْلِ، سِوَاءَ كَانَتْ عَقْلَانِيَّةً أَمْ تَجْرِبِيَّةً، يَكْمُنُ فِي افْتِرَاضِهَا الَّذِي تَزْعَمُ أَنَّهُ غَيْرُ مَرْدُودٍ،

1 Noam Chomsky, Le langage et la pensée, Ed. Payot, Paris, 1970, p.27.

2 Ibid., p.28.

والقائل بأنه يمكن التفوذ إلى مميّزات العقل و مضمونه بواسطة الاستبطان»^(١). بل اللغة موجودةٌ عنده في بُنى فكريّة، وهي الملكة اللغويّة التي تتجلّى في استعمالها (اللغة) استعمالاً طبيعياً كوسيلة تفكيرٍ حرّةٍ وذلك بالكلام وتنويعاته اللامتناهية. «وعددُ النماذج القائمة ضمن استعمالنا اللّغة الاستعمال العادي والتي بالإمكان فهمها بسهولة، يصل إلى رقم أعلى من عدد الثواني في حياة الإنسان، وبهذا المعنى يكون استعمالُ اللغة تجديدياً»^(٢).

ثم يُردف إلى هذا بتحامله على السُّلوكيين قائلًا:

«يظهر لي أنّ الضعفَ الجوهريّ الذي تُعاني منه المقارباتُ البنيويّة والسُّلوكيّة يتحدّد في الاعتقاد بأنّه على العقل أن يكون أكثر بساطة في بناء من الأعضاء الفيزيائيّة المعروفة، وأنّه بإمكان أيّ افتراضٍ أكثر بدائيًا أن يسمح بتفسير بعض الظواهر المُمكنة ملاحظتها. فهكذا يرضى بدون مناقشة ولا برهان (أو يقدّم على أساس أنّه صحيح متضمن في التعريف) هب أنّ اللّغة هي بنية (مشكّلة من العادات) أو شبكة من الترابّطات التّداعية، أو أنّ معرفة اللّغة هي مجرد عمليّة (الأطلاع على الكيفيّة)، المهارة الاختباريّة باعتبارها نظاماً من استعداداتٍ راميةٍ إلى الاستجابة»^(٣).

هنا استتكار التّوليديين إرجاع الأمر في اكتساب اللّغة إلى مجرد العادة والتّشريط، ويضربون بالاصطفاء الطّبيعيّ عرض الحائط، وهم يلقون اللّوم على القائلين بنحو شبه كليّ بأنه بالإمكان تصوّر المعرفة التي يمثّلها الفرد باللّغة، على أنّها رصيدٌ من القوالب قد تمّ تعلّمه بواسطة التّرداد الثّابت والتّميرين الدّقيق، وضمن ذلك لا يكون التّجدّد، في الأكثر سوى مسألة قياس.

إلا أنّ هذا التّصوّر يستند أساساً إلى مفهوم مثاليّ يلتزم به في الأبحاث العلميّة وذلك لأغراضٍ منهجيّة، إذ أن الأداء الكلاميّ في الواقع لا يخلو، عادة، من بعض الانحراف عن قوانين اللّغة.

1 Noam Chomsky, Op.cit, p.44-45.

2 Idem., p.45.

3 Ibid., p.45.

لهذا لا تتردد م. ت. كابرّي حول نقد هذه النظريّة في مجموعة ملاحظات انتقيناها وركبناها على المنوال الآتي:

٢,٥,٢,٣ ملاحظات م. ت. كابرّي على آراء ن. تشومسكي السابقة:

١. تتصوّر هذه النظرية فرداً خارجاً عن الزّمان والمكان، وهو الذي لا بدّ أن يكون قد استبطن - ومن غير آيّة ثلّة - معطيات لغته الخاصّة التي بدأ يحتكّ بها بمجرد أن رأى النّور كاشفاً له عن استعمالات المحيطين به لأداة تواصل معيّنة، هو ليس إلاّ غريباً عنها إلى ذلك الحين، وهي مجهولة تماماً لديه، وليس لها وجودٌ إلاّ في ذهنه وبشكلٍ غامض. فكيف يمكن تفسير هذه الحال والنظريّة التي طرحتها هي شبه عاجزة عن إتمام مهمّتها؟

٢. بيد أن للواقع كلمته في هذا السّياق، إذ يكشف عن متحدّث جديد بعيد عن تلك المثالية اللّغوية التي سبغته بها النظريّة التوليدية، وهو متحدّث طالما تلقّى تأثيرات المكان والزّمان، وبينما تتداخل في لغته فهي تتجاهل بالكامل معطياتها. والمتحدّث من جهته نجده شديد الحرص على الاندماج في جماعة لغوية معيّنة تخضع بدورها لتداخلات أخرى، غالباً ما تعرضها لصراعات لغويّة ما^(١).

٣. فنظام اللّغة في أدائه وظيفته التّليغيّة لا يبدو متجانساً على الصّورة التي رسمتها له نظريّة الملكة اللّغوية بالأخصّ، فإذا ما رمينا تحقيق هذه الأخيرة فليس بإمكانها سوى تصوّر اللّغة على أساس أنّها نظام مندمج (Système intégré) مكوّن من مختلف الأنظمة التّحتانية التي نكتفي، إذا ما أردنا التّحدث، بالإيصال فيما بينها ويمكن تقسيم هذه الأنظمة إلى تتوّعات يمكن تسميتها باللّهجات المبنية على فوارق جغرافية واللّهجات المؤسّسة على فوارق اجتماعية وأخرى مشيّدّة على فوارق تاريخيّة.

٤. يمتلك كل متحدّث - وبشكل طبيعيّ - على الأقلّ مزيجاً واحداً من كلّ تنوع من الأنظمة اللّهجيّة الثلاث السالفة الذكر. فيمكن إعادة صياغة هذه الملاحظة الصّياغة الآتية:

1 يُنظر: M. -T. Cabré, La terminologie..., p.66.

❖ التَّنوعَات:

- التَّنوع المتأصل فيه حسب انتمائه الجغرافي.
- التَّنوع المتجدد فيه وفق اندماجه في جماعة لغوية معينة.
- التَّنوع الخاضع للجيل الذي هو معاصر له (الذي يتماشى والجيل الذي يتواصل معه مباشرة).

٥. وبالإضافة إلى هذه التَّنوعات اللهجيّة الطبيعيّة، فكل متحدث يسعى إلى التوفيق بين تعبيره ومقامات التواصل النوعية، وهذا بفضل مختلف التَّنوعات الوظيفية والسجلات التي تقتضيها تلك المقامات. ويقع اختيار المتحدث لهذه السجلات وفق مختلف المعايير، نذكر أهمّها:

❖ معايير اختيار التَّنوعات والسجلات:

- القناة المسخّرة في سبيل نقل المعلومة (شفوية / كتابية).
- الموضوع المعالج (عامّ أو متخصص).
- الهدف من التواصل أو وظيفته (إعلام / تقييم / تأثير / احتجاج).
- درجة الرّسمية القائمة بين المتحدثين ومستوى التّجريد (رسمي / غير رسمي / أكثر تجريداً / أقلّ تجريداً)^(١).

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا التّصنيف التّنائيّ إذا نمّ عن التّقابل بين المصطلحات المستعملة فهو ليس مطلقاً، بل تقبل هذه الأخيرة صنفاً معيّناً من الفروق الدّقيقة بينها وتنوعاً يسيراً في الدرجات.

من هنا فإنّ اللّسانيّات التّطبيقية التي تنظر إلى اللّغة باعتبارها نظاماً مُشكلاً من الأنظمة التّحتانية، وبكونها نظاماً غير مطّرد بحيث يتنوع بتنوع اللهجات والوظائف، نجدها تشمل المصطلحات أولاً كموضوع لها، ثمّ كمنحى لا يتجزأ من الأنظمة الوظيفية التي تتحدّد بواسطة تخصيص موضوعاتيّ.

^١ ينظر: M. -T. Cabré, Op.cit, p.66-67

٦,٢,٣ النظرية الوظيفية والمصطلحات:

المصطلحات كغيرها من الكلمات لا تتجلى أثناء التّواصل كوحدات منعزلة، إذ تظهر منتظمة مع وحداتٍ أخرى من اللّغة العامّة، وقد تأتي إلى جانبها وحداتٌ أخرى تابعة لمجال متخصّص قد يُماثل ميدانها أو يُخالفه، فهذه الوحدات مجتمعة بهذا الشكل المبسط تشكل خطاباً متخصّصاً (Discours spécialisé)، مادّته اللّغة، لكن لا يُضفي عليه الطّابع اللّغويّ الحقيقيّ إلاّ إذا أدّى الوظيفة التّبليغيّة المرجوة منه، وليس هذا ممّا يتيسّر إذا لم تكن المصطلحات بالأخص وحداتٍ وظيفيّة بما أنّها هي التي يُنتظر أنّ تحظى بأكبر نصيبٍ من الاستعمال، ونعلم أنّها من الضّروري أن تُصنّف وتُرتّب في ذلك الخطاب حسب طبيعة وظيفتها. والوظيفة الأساس التي تُلتَمَس من أيّ خطابٍ مُتخصّصٍ هو نقلُ المعلومات.

واللسانيّات الوظيفيّة تُعلِّمنا أنّه لا يُميّز في السّياق الذي تتواجد فيه تلك الوحدات إلاّ العناصر التي تحمل معلومات معيّنة (وظيفية) ويكون المرسل (الاختصاصي) قد استعملها بقصدٍ معيّنٍ وهي ذات فحوى أَملى عليه التوجّه إليها دون غيرها.

ولا بدّ أن يُطرح عليه سؤال، هو: لماذا استعملت هذه الوحدة وكان بالإمكان اللّجوء إلى غيرها؟ وهو قد علم ذلك، ونحن عندما نطلّع على نصّ متخصّصٍ نتساءل أحيانا - خاصة في الدّراسة - : لماذا وُجدت هنا في هذا الموضوع بالتّحديد ولماذا هذه الوحدات بعينها وليس غيرها؟ ولماذا لم تتواجد في هذا الموضوع بذاته وحداتٌ أخرى غير هذه الوحدات؟

العارف للوظيفية يجيب على هذه الأسئلة بهذه الصّيغة الموجزة:

❖ أولاً: المعنى المقصود هو الذي يستدعي وحدة معيّنة وليس غيرها.

❖ ثانياً: اختيار المرسل مبنيّ على الوظيفة التي يعرف أنّ مصطلحاً ما كفيل بأدائها أو بإمكانه أن يُسندها إليه.

❖ ثالثاً: المرسل يكون قد راعى حاجة المرسل إليه.

المصطلحات كغيرها من الكلمات في حاجة إلى سياقات تحددها وتظهر من خلالها الدلالات التي من شأنها أن تُحقَّقها، وإذا كانت هذه الأخيرة مجهولة لدى المرسل إليه - الذي لا بد أن يكون المرسل قد راعاه باعتماده على المعايير المشار إليها أعلاه - فلا تتجلى أثناء التّواصل كوحدات منعزلة، إذ تظهر مركبة مع وحدات أخرى من اللغة العامة، وقد تأتي إلى جانبها وحدات أخرى تابعة لحقل اختصاص مماثل لميدانها أو مختلف عنه.

فهذه الوحدات مجتمعة بهذا الشكل المبسّط تُكوّن النّص المتخصّص. لكن علينا بالعلم أنّ المصطلحات لا تسلك في النّص مسلكاً اعتباطياً، بل نجدتها منسّقة نحويّاً وصرفيّاً وفق القواعد التي تنظّم فصيلتها النحوية⁽¹⁾، وحسب الفصول⁽²⁾ التي تنتمي إليها. (اسم، فعل، حرف⁽³⁾، نعت، حال... الخ) وهذا من منظور الوظيفة التي تشغلها في النّص أو بالأحرى، من زاوية الصّنف التّوزيعي⁽⁴⁾ العامّ الذي تنتمي إليه.

إنّ نسبة مختلف الفصائل النّحوية للمصطلحات، متنوعة من ناحية نظام اللّغة. فوحدات الفصيلا الاسميّة تُمثّل عموماً ثلثي المجموع المصطلحيّ. هذا ما يفسّر بالضبط ميل المصطلحات إلى تسمية المفاهيم بالأسماء وليس بالأفعال، وغالباً ما تجسّد لغويّاً المفاهيم ذات البنية الكلية (الصّورة الذهنية) بواسطة الأسماء.

٧، ٢، ٣ المصطلحيّات التّظريّة وعِلْم مدته اللّغة :

إنّ العديد من الخصائص المشتركة التي يلتقي فيها كلٌّ من المصطلحيّات وعِلْم مَثْن اللّغة قد تسمّح باتّخاذهما كحقلين مُتّصلين اتّصلاً وثيقاً إذ:

- كلاهما يُعنى بالكلمات.
- كلاهما ينطوي على مصراعين: النّظريّ والتّطبيقيّ.

1 فصيلة نحوية: (Categorie grammatical) أو أقسام نحويّة.

2 الفصول ج. فصل: (Sous categorie).

3 قد يشكّل فصيلة نحوية: (Categorie grammatical).

4 الصّنف: (Classe) التّوزيعي (Distributionnelle)

من بين الأهداف التي تسعى إليها المصطلحيّات هو إنجاز المعجمات على غرار علم متن اللغة الذي تهتدي صناعة المعاجم على ضوء نظريّاته.

إلاّ أنه لا يمكن الادّعاء بأنّ الكلّ قابلٌ للاجتماع والالتقاء داخل هذين الفرعين. فعلى الرّغم من أنّ الأمر يعني بالنّسبة للبعض أنّ المصطلحيّات جزءاً من علم متن اللغة، فعند الآخرين ليس إلاّ اختصاصاً قائماً بذاته على الشاكلة التي رأيناها سابقاً.

فمن هذا القبيل ستؤدّي بعض الخصائص المميّزة - هذه المرة - إلى معالجتها منفصلين، و تتوزّع هذه الخصائص حسب الرّوايا الآتية:

- حقل الدّراسة.
- الوحدة الأساسيّة
- الأهداف
- منهج العمل

١,٧,٢,٣ حقل الدّراسة:

يتكفل علم متن اللغة بتحليل ووصف الملكة المعجميّة التي يملكها المتحدّث، فيفرض في إطارها أنّ كلّ متحدّث يعرف قائمة من الكلمات التي تمكنه من تبادل الأخبار والمعلومات مع غيره من المشاركين معه في الحديث بنفس اللغة - وهي التي يمكن ضبط معانيها في المعجمات، مع الاعتراف بأن المعاني تتطور ولا بدّ بذلك من تطور الألفاظ معها، و بالتالي مراجعة تلك القوائم المضبوطة بعد مرور فترات معيّنة.

وكذلك يستوعب ذلك المتحدّث ويفضل تلك الملكة المعجميّة، مجموعة من القواعد الخليقة بتكوين الكلمات الجديدة، ويتمكّن من المعطيات اللّغويّة، بل حتى الموسوعيّة المتعلقة بكل كلمة، (وهي معطيات تبيّن أنّه إنما استعملها عن جدارة وتبصر وجدوى ومن وجهها الصحيح، حيث ينتج معنى الجملة على أساسها أو بالتّظافر مع غيرها من الوحدات) و تعلمه بمدى دقتها ومطابقتها لكل حالة من

حالات التّواصل.

غير أنّه إذا كان علم متن اللغة يهتمّ بمجموع الكلمات التي يمكن للمتحدّث أن يكون على دراية بها، فالمصطلحيات لا تكثرث إلا بالكلمات التي تنتمي إلى حقلٍ اختصاصيٍّ معيّن، مثل (الفيزياء، الكيمياء، اللسانيات، علم القانون... الخ)، أو إلى قطاع مهنيٍّ ما مثل (التجارة و الصناعة، الرياضة).

فحقليّ الدّراسة لا يلتقيان إذن، إلاّ في حدود علاقة الاحتواء، إذ أنّ حقلَ علم متن اللّغة هو أكثر شموليّة من هذا الجانب، فهو مُتضمّنٌ لحقل المصطلحيّات. فتبعاً لمعيار "حقل الدّراسة" تُصنّف المصطلحيّات كفرعٍ تابعٍ لعلم متن اللّغة.

٢,٧,٢,٣ الوحدة الأساسيّة:

إنّ شغلَ علم متن اللّغة مُنصبٌ على دراسة الكلمات كلّ الكلمات، أمّا المصطلحيّات فلا تُدرّس إلاّ المصطلحات، فكما سوف نتناوله أدناه، فالمصطلح والكلمة العادية مرّةً يتشابهان ومرّةً يختلفان.

فالكلمة العادية وحدة توصف بمجموعة خصائص لغويّة نظاميّة منظمّة لديها خاصية الإحالة إلى عنصر ما من الواقع. والمصطلح هو وحدة ذات خصائص لغوية شبيهة بخصائص الكلمة العادية لكنّها موظّفة في ميدانٍ اختصاصيٍّ معيّن.

من هذا المنظور فالكلمة التّابعة أو التي تكون جزءاً من الاختصاص تُعدُّ مُصطلحاً. فكلمة "الوزن" تُعدُّ مُصطلحاً ضمن الاختصاصات الآتية وتختلف المفاهيم التي تدلّ عليها باختلاف هذه الأخيرة:

- الوزن ١ : (علم الصّرف): "فعل" مثلاً هو وزن صريفيّ في اللّغة العربية تقاس عليه الأفعال والمصادر... الخ.
- الوزن ٢ : (التّجارة).
- الوزن ٣ : (الرّيافة).

❖ الوحدة المصطلحيّة بين التّحليل اللّسانيّ والتّحليل المفهوميّ:

فالتّحليل اللّسانيّ للمصطلح قليلاً ما يَسمح بكشف الخاصية الأساسيّة التي

يتميّز بها عن باقي عناصر معجم اللّغة العامّة. لهذا يُصبح من المُستحيل أن يحمل علم متن اللّغة على عاتقه دراسةً هذه الوحدة (المصطلح).

أما التّحليل المفهوميّ الذي أشار إليه عبد الرحمن الحاج الصالح هو من شأنه أن يوضّح أصالة المصطلح. فالكلمة العادية من المنظور اللّسانيّ، تنطّيع بشكلها الصّوتيّ والخطّيّ كذلك (الكتابة)، فهي ذات بنية صرفيّة، إمّا بسيطة أو مركّبة، وتُصنّف نحوياً ضمن فصيلةٍ معيّنة. وهي ذات مدلولٍ يضطلع القسمُ التّصنيفيّ الذي ينتمي إليه شيءٌ معيّن (عين المسمّى) والمصطلح كذلك يُشكل نفس الخصائص مع الكلمة العادية من هذه الوجهة.

بيد أنّه إذا ما أردنا تحليلَ سجلِّ مصطلحيّ ما بمُقارنته بكلمات القاموس العاديّ سوف نلاحظ بعضَ العناصر النوعيّة التي ستبيّن الطّابع الخاصّ الذي تتميّز به المصطلحات فهكذا مثلاً نجد طرائق تكوين المصطلحات ليس لديها نفس التّواتر مع مثيلتها في كلمات اللّغة العامّة. ففي المصطلحيّات نلاحظ لدى الوحدات المركّبة من مُكوّنات علميّة وأبنيّة تركيبية ثابتة، تواتراً في ظهورها أعلى من كلمات اللّغة العامّة. فهذا الأمر لا يتناقض مع المبدأ الذي ينصّ على كون المصطلحات والكلمات العادية لها نفس المكوّنات الصّرفيّة (البنويّة) ولها نفس قواعد التّكوين المعجميّ. أمّا ميل اللّغات الأوربيّة في الغالب إلى اعتماد مكوّنات ذات أصولٍ يونانيّة ولاينيّة وبعثيّة متتام، فهذا يُشكل ميزةً اختصّت بها المصطلحات. وقُلْ نفس الشيء بالنّسبة لتواتر البنيات التركيبية فيها.

يُمكن الاستطرادُ في عرض خصائص أخرى مُميّزة إلى جانب الخاصية السّابقة، فبينما نلتقط في المصطلحيّات غلبة الأسماء نلاحظ ما يعمر به قاموس اللّغة العامّة من كلماتٍ تنتمي إلى كلّ الفصائل النّحويّة: اسم، فعل، حرف، نُعت، ظرف، أدوات مختلفة (وظيفية)، ضمائر، وحدات صرفية ... الخ. فمن منظور النّحو، ليس المصطلحيّات وعلم متن اللّغة إلاّ مُتمايزين تماماً.

هناك مظاهر اختلاف أخرى من شأنها أن تُقوّي التّباين ما بين الكلمات والمصطلحات. فالكلمات ليست وحداتٍ لغويّةً فحسب بحيث يتوقّف وصفها على

دراسة نظام اللغة، بل هي وحدات تواصل، يُمكن النظر إليها من المنظور التداولي، وذلك يجعل الدراسات تشتمل حالات الاستعمال وظروف المتحدث الذي يقوم به، في أوضاع تعبيرية دقيقة ومقامات تواصلية مُحددة. فتكون بذلك معاني الكلمات على ضوء التداولية مُرتبطة بشخصية المتحدث وبظروف أخرى مُحيطية به بينما في المصطلحات كثيراً ما تنصهر هذه المعطيات (لا نتبين شيئاً منها) ولا تُمسك إلا بالدلالة التي تُشير إلى الشيء الذي هو موضوع الخطاب⁽¹⁾. فبالكلمات العادية يُمكن أن نتعرف على شخصية المتحدث أما المصطلحات فلا مجال لها لأداء هذه الوظيفة. فلا نجد المميزات الشخصية في المصطلحات، لكن هذا لا يعني أن العناصر التداولية كلها غائبة في هذه الأخيرة، إذ غالباً ما يلجأ لاستيعابها إلى تشخيص العالم الخارجي أو المحيط الثقافي.

❖ تمييز الوحدة المصطلحية من منظور تداولي:

من هنا تتدخل اللسانيات التداولية باعتبارها الجانب الذي يُطلعنا أكثر على الاختلافات الدقيقة القائمة بين المصطلحات والكلمات. فتتمايز تداولياً عن طريق مُستعملها، ومقامات الاستعمال، والموضوعات التي تتناقلها، وبأنماط الخطابات التي تلتقطها منها عادة. إليك تفصيل ذلك:

بالنسبة للعنصر الأول، فمُستعملو الكلمات هم موظفو اللغة كلهم. بينما نحصر مُستعملي المصطلحات في أخصائيين مُحددتين يشتغلون في حقول معينة. فيما يخص العنصر الثاني، فالكلمات تُستعمل في المقامات الأكثر تنوعاً، أما المصطلحات فيقتصر استخدامها في مقامات علمية وتقنية ومهنية بحتة.

وفي شأن العنصر الثالث، يتم تشغيل الجدول المصطلحي عموماً من أجل الإحالة إلى مفاهيم مُرتبطة بحقول مُحددة. أما الجدول المعجمي العام فيتناسب مع كل المواضيع والانشغالات المتعلقة بالحياة اليومية للناس، للتعبير عن المشاعر، وتوجيه الأوامر.

1 ينظر: G. Vignier & A. Martin, Le français technique, Coll. Le français dans le monde, Librairie Hachette-Larousse, Paris, 1976, p.14.

أخيراً، فأنماطُ الخطابات التي تندمج فيها الكلمات ليست مُعيّنة ومُحدّدة بنفس درجة تحديد الخطابات التي تشتمل على المصطلحات. فتمثّل أنماطُ هذه الأخيرة (الخطابات) في النصوص المُتخصّصة (النصوص العلميّة التقنيّة، والنصوص التّقريرية الإعلاميّة).

٣،٧،٢،٣ الأهداف:

يُمكن التّفريقُ بين المصطلحيّات وعلم متّن اللّغة بقياس الأهداف التي يسعى إليها كلٌّ منهما. فهكذا نجد علم متّن اللّغة، من منظور النّظرية اللّغويّة، يهتمُّ بالكلمات في حدود مسعاه إلى تبرير الملكة المعجميّة (الإفراديّة) التي ينطوي عليها كلُّ متحدّث. بينما تُولي المصطلحيّات لُوحدها الأساسيّة (المصطلحات) أهميّة قصوى في إطار غاية هذه الأخيرة الرّامية إلى الإحاطة الشّاملة والمُمكنة بالمفاهيم ومدى قدرتها على تجسيد النّظريّات وتنظيمها باعتبار المصطلح أداة البحث. يتوفّر كلُّ متحدّث بغضّ النّظر عن نوع اللّغة التي يستعملها في تواصله مع غيره، على سلسلة مُعيّنة من المعارف المُتعلّقة بلُغته، تلك التي تُشكّل جزءاً هاماً من القدرات الإدراكيّة التّابعة لِدماغه أو الفكر الإنساني البشري وهي ماهية وراثيّة، حسب نظريّة تشومكي، إذ أنّ من يتحدّث بلُغة مُعيّنة يَدري على العموم كيف يستعملها لِلُوصول إلى أهداف مُعيّنة. لذا نُسطيع القول إنّ هذا الإنسان قد اكتسب ملكة الممارسة التّداولية (Competence pragmatique) تتواءم مع ملكته اللّغويّة التي تختصُّ بالنّحو (القواعد). فهكذا يتمُّ استعمالُ كلِّ لُغة لِجُملة هذه المبادئ العامّة وكلّ بطريقتها الخاصّة. بيد أنّ التّنوعات التي تُسمح بها لا تبتعد كثيراً عن الحدود الضيّقة التي ترسمها تلك اللّغة. فتضع النّظرية المعجميّة، على ضوء ما تقدّم، نصبَ عينها وصفَ المعارف المعجميّة التي هي في حوزة المتحدّثين، ويرمي ذلك الوصفُ إلى تفسير نوع التّصرّف الذي يصدر عن هؤلاء المتحدّثين إزاء اختياراتهم المعجميّة، وما يجدر بهم أن يعلموه بشأن الكلمات التي وقعت عليها تلك الاختيارات من أجل القدرة على التّعبير كما يحلوّ لهم.

فعلى التقيض من علم متن اللغة، لا تزعم المصطلحيات تزويدنا بتفسير محض للمعارف اللغوية المتعلقة بالمصطلحات، وذلك حسب مبادئ اللسانيات النظرية، ولا تسعى إلى وصف التصرف المصطلحي الذي يصدر من الاختصاصيين في اختياراتهم المصطلحية، بل تهدف فقط إلى اقتراح العناصر النظرية والأسس التي تتحكم في نفض الغطاء عن المصطلحات وانتقائها وتصنيفها وفق الميادين الاختصاصية التي تنتمي إليه وذلك من أجل بلوغ التسميط والتوحيد المعياري.

فمن هذا القبيل تتميز المصطلحيات كلية وبوضوح عن علم متن اللغة الوصفي. بما أن الأولى تهدف إلى الإحاطة بالملكة المصطلحية (Compétence terminologique) الخاصة بالأخصائيين، تلك الملكة التي يمتلكونها عن جدارة، وإلا كيف نُفسر مدى استعمالهم للمصطلحيات المناسبة؟ فصناعة المصطلحات التي هي أيضاً من مهام المصطلحيات، تُؤدّي لها دور منح التسميات للمفاهيم المتعلقة بحقل معين.

٣، ٧، ٤ منهج العلم:

تُميّز عدّة أنواع من المناهج التي يتّخذها كل فرع من الفرعين في عمله، فمن شأنها أن تُفرز أوجهاً أخرى من الاختلافات القائمة بينهما. فبينما ينطلق علم متن اللغة في عمله من الفرضيات النظرية التي عليها أن تنفيها أو تثبتها عن طريق تحليل الحالات التي ليست بالضرورة أكثر تمثيلاً لنتاج المُحدّث لا تتخذ المصطلحيات كمنهجية لها تلك التفسيرات التي يكون علم متن اللغة قد ثبتها، لكنّها تسير على هدي البحث عن التسميات لحالات مفهومية موجودة مسبقاً. فبالتالي نجد المصطلحيات تنطلق من المفاهيم بعد تحديدها تحديداً دقيقاً لهذا فهي لا تصدر عن المصطلحات نفسها بوصفها واقعاً لغوياً، لكنّها تصدر عن المفاهيم المُحدّدة مُحاولَةً إيجاد المصطلحات الدقيقة الدالة عليها. ويتطلب هذا العمل أن يُحدّد المفهوم الواحد بشكلٍ دقيقٍ يميّزه عن المفاهيم الأخرى المماثلة له. وتُحدّد هذه المفاهيم تحديداً لا يقتصر على تسجيل المصطلحات القائمة، وهي - في أكثر الفروع - مُتعدّدة ومُتداخلة وغير واضحة، ولكن المصطلحيات تُقنن المصطلحات في ضوء المفاهيم العلمية النابعة من طبيعة الموضوع نفسه. وإذا كان البحث اللغوي (المعجمي) يُحاول دراسة

البنية اللغوية، و فيها الكلمات ويُدرس دلالاتها، فإنَّ المصطلحيات تُحدِّد المفاهيم -
في المقام الأول - تحديداً دقيقاً وثقناً لها مصطلحاتها.

٨،٢،٣ المصطلحيات وصناعة المعاجم:

عرفنا الآن أنَّ علم مثل اللغة هو علمٌ وصفيٌّ له طابعه النظريُّ، إذ يهتمُّ بوصف
كلمات اللُّغة، فليس له غيرُ الوصف كغايةٍ ومنهجٍ في آنٍ واحدٍ، والإخبار عن مدى
مطابقة المتحدث لمأكته المعجمية، وليس من مهامه الاعتناء بالتطبيق. لكن ذلك لا
يمنعُ. والحالة هذه - اللسانيات التطبيقية من إدخال القضية في سجلات اهتماماتها
بالقضية المعجمية وتحت إشراف صناعة المعاجم التي تتشغل بمبادئ إنجاز
القواميس (المعجمات) وهي نوعٌ من الجانب التطبيقي لعلم مثل اللغة.

تتطرق م. ت. كابرِي من المنظور اللساني فترى أنَّ الطبيعة اللغوية المزدوجة
للمصطلحات باعتبارها كلماتٍ أو عباراتٍ (تسميات) وتتنمي بصورتها إلى اللُّغة،
تجعلها لا تنأى عن الحدود التي أقرها دي سوسير بخصوص الدليل اللغوي. فتُصبح
المقاربة اللسانية للمعارف المحصلة مصطلحياً - على الرغم من كونها خارجية بما
أنها تتنقل من الأشياء (فيزيائية أو غيرها) نحو التسميات، وهذا مروراً من تحديد
مفاهيم المصطلحات - أمراً ممكناً. تظلُّ لسانية بما أنَّ المصطلحات تُوصف وفق
تحليل لسانيٍ مثلها مثل أيِّ كلمة أو مُتتالية من الكلمات. وتُخضع لنظامٍ عامٍ من
حيث دلالاتها مع جواز مناقشة أمر تعريفاتها المحددة والمنفوق عليها.

١،٨،٢،٣ المقاربة اللفظية والمقاربة المفهومية:

غيرَ أنه من منظور الاختصاص التقني العلمي، فليست المصطلحية إلا انعكاساً
لنظامها المفهومي الخاص^(١)، ممَّا يجعل صناعة المعاجم أولَّ من يتعرَّض لانقلابات
هذه الحقيقة بعد تصفية منهج المصطلحيات باعتبار المعارف على الرغم من أنَّ هذه
المقاربة المسماة بـ: (Onomasiologie) (الانطلاقة من المفاهيم نحو التسميات) لا

1 يُنظر: M. -T. Cabré, La terminologie..., p.72.

تتنكر لما يبدو أنه واقفٌ على طريفة نقيض منها: (Sémasiologie) المقاربة اللفظية.

وقد تُرجم مُحمَّد الديداي هذين المصطلحين ب: الانتقال من المعنى إلى المبنى (الأول) والانتقال من المبنى إلى المعنى^(١). وكذلك تُرجمه عبد الرحمن الحاج صالح (وآخرون) ب: علم المعاني اللفظي (الثاني) "في مقابل دراسة الأدلة انطلاقاً من المعاني" (الأول)^(٢)، فنلاحظ اعتماد ترجمة المعنى (المفهوم) مما يُحدث صعوبة لفهم المدلول دون المرور بتواجد المصطلح كبنية مُمثلة لذلك المفهوم المدلول به عليه لأنه يُوحى في اللغة العربية بأنه مجرد جملة دالة على المعنى المحصول عن طريقها. ينقل م. س. ياقوت، في صدد بسطه ما نصَّ عليه فيشر (ت. ١٩٤٩) من وجوب أن تُعرض الكلمة في المعجم العربي على سبع جهات النظر، قول هذا الأخير: «التأحية التعبيرية Semasiological: وهدفها تحقيق معنى الكلمة أو معانيها، وفي حالة وجود معانٍ كثيرة تُرتب هذه المعاني على حسب علاقتها التاريخية والعقلية؛ كما يجب تقديم المعنى العام على المعنى الخاص، والمعنى الحسي على المعنى العقلي، والمعنى الحقيقي على المعنى المجازي، ويُمكن الاستعانة هنا بعلم المجاز، والاشتقاق، والترادف»^(٣).

للمقاربة المفهومية أهمية بالغة إذ حصر الدراسة في ضبط العلاقات الدلالية القائمة بين الدلائل دون الالتفات إلى المرجع (المحال إليه)، يرمي بالمفهوم نسبياً في سواد المجهول. بل يُعتم النظر بفضله العلاقة اللغوية السببية التي سنرى أنها طغت على المصطلحات المشكّلة مُدوّنة بحثنا. هذا ما يستجليه ع. س. المسدي:

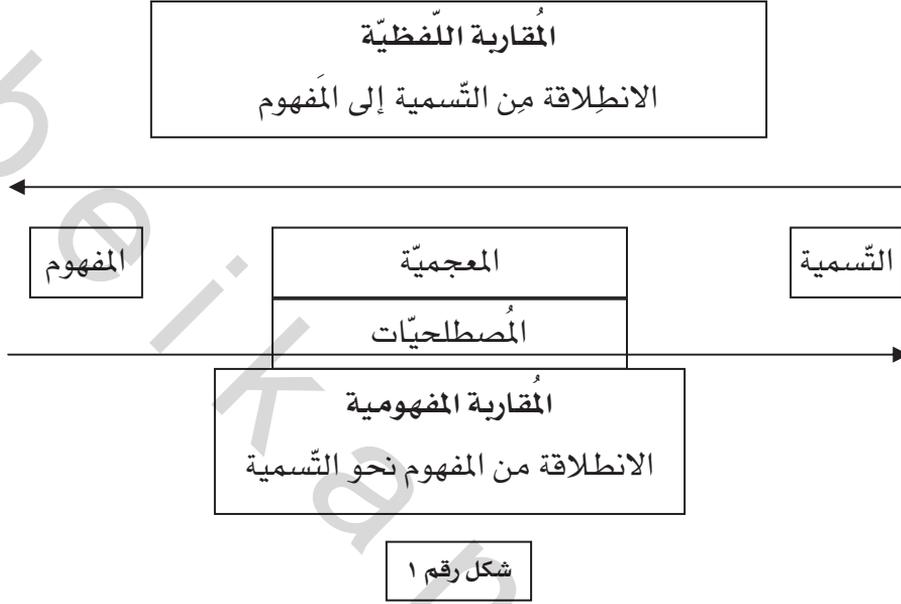
«على أن اللغة لا تتكامل خصائصها الوظيفية إلا اتّسمت بالاطراد [...]، ومعنى الاطراد أن تتلازم العلامات بمراجعتها تلازماً هو من باب الاصطلاح لا من باب الضرورة بحيث إذا طرأ طارئٌ على دلالة الألفاظ انفكت روابط التلازم الأول لتحل محلها روابط تلازم جديد، ومعلوم أن العقل لا يتخلى عن أي اقتيرانٍ مُطرّد لديه

1 يُنظر: مُحمَّد الديداي، التّرجمة والتّواصل...، ص. ٤٨.

2 يُنظر: المعجم الموحّد، م. ٢٤٩٣، ص. ١٢٩.

3 محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي...، ص. ١١٥.

اطراد الضرورة سواء أكانت ضرورةً طبيعياً أو ضرورةً منطقيّة، فلا يسلم لك العقل
 - مَهْمَا أَلْحَحْتَ عَلَيْهِ - بِأَنَّ النَّارَ لَا تُحْرَقُ أَوْ بِأَنَّ الضِّدَّيْنِ يَجْتَمِعَانِ^(١).
 في هذا الشكل^(٢) بيان موقع المقاربة المفهومية بالنسبة للمقاربة اللفظية:



❖ تعريف القاموس:

القاموس (المعجم) حسب القاعدة العامة، هو ثمرة العمل اللساني الذي يجمع
 جملة من الكلمات بانتقاء لأهدافٍ مُحدّدة وفق معاييرٍ معيّنة، أو وحداتٍ أخرى من
 اللُّغة، ويُقابلها بسلسلة من المعلومات، ويُرتّب تلك الكلمات وفق ما يُدعى بالمدخل
 الذي يُشكّل البنية المُلخّصة لتلك المعلومات المُجمّلة.

❖ تنوع القواميس:

تتنوع القواميس إلى أنماطٍ تتحدّد حسب خصائص لغويةٍ معيّنة، ووظائفها
 وغاياتها، يُمكن إقامة تصنيفٍ للقواميس على أساس ما يتميّز كلُّ واحدٍ عن
 الآخر. وجملة الخصائص التي يقوم عليها ذلك التصنيف هي:

1 ع. س. المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات...، ص ١٧٦.
 2 وهو صورة مُكيّفة لشكل ورد في: M. -T. Cabré, Op. cit., p.80.

- مَصَادِرُ الْمَعْلُومَاتِ: تُنْتَقَى الْمَعْلُومَاتُ مِنْ مَصَادِرٍ شَتَّى، خَاصَّةً الْمَكْتُوبَةُ مِنْهَا.
- مَعَايِيرُ اخْتِيَارِ الْمَدَاخِلِ: وَهِيَ الْأَشْكَالُ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً.
- شَكْلُ الْمَدْخَلِ: الْكَلِمَةُ.
- تَرْكِيْبُ الْمَدْخَلِ: أَلْفَبَائِيٌّ مَثَلًا.
- الْمَعْلُومَاتُ الَّتِي تُرَافِقُ كُلَّ مَدْخَلٍ: إِمْلَائِيَّةٌ، تَأْثِيلِيَّةٌ، صَرْفِيَّةٌ، نَحْوِيَّةٌ.
- الْفَصِيلَةُ النَّحْوِيَّةُ.
- التَّعْرِيفُ الْأَسَاسِيُّ.
- تُقَابِلُ الدَّلَالَاتِ الْمُحَدَّدَةِ بِمَخْتَلَفِ الْاسْتِعْمَالَاتِ.
- أَمْثَلَةُ عَنِ الْاسْتِعْمَالَاتِ.
- الْمَنْهَجُ الْأَسَاسِيُّ لِلْمَعْجَمِ: وَصَفُ الْكَلِمَاتِ بِالتَّعْرِيفَاتِ. الْمُقَابَرَةُ هِيَ لَفْظِيَّةٌ.
- الْمُسْتَعْمِلُونَ الْمُسْتَهْدَفُونَ: الْمُتَحَدِّثُ الْمُثَقَّفُ، الْمُتَوَسِّطُ الثَّقَافَةِ... الخ.
- الْوِظَائِفُ الَّتِي يَسْعَى الْمَعْجَمُ إِلَى الْقِيَامِ بِهَا: تَحْسِينُ مُسْتَوَى مَلَكَةِ الْمُتَحَدِّثِ بِتَزْوِيدِهِ بِمَخْتَلَفِ الْاسْتِعْمَالَاتِ، وَالْقَضَاءُ عَلَى التَّرَدُّدَاتِ الَّتِي تُوَاجِهُهُ مِثْلُ الثَّغَرَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي قَدْ يُعَانِي مِنْهَا.

٢,٨, ٢,٣ المصطلحيات التطبيقية ومعاجم المصطلحات:

ليس هناك أي ريب في تأثر المصطلحيات في ظل مصراعها التطبيقي هذا بصناعة المعاجم، إذ تتحدد معاجم المصطلحات هي الأخرى وفق المعايير السابقة مع الاختلاف فيما يوضع مقابل كل معيار. ومعجم المصطلحات ما هو إلا صنف من المعجمات التي تندمج في ذلك التصنيف.

- ❖ المصادر: يُمكن أن تكون مفردات الكاتب مثلاً، مصنع، اختصاص ما... الخ.
- ❖ اختيار المدخل: وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه المفهوم، فمثلاً: معجم الفيزياء إذا كان معيار الاختيار هو الاختصاص العلمي أو التقني، أو معجم مهني إذا كان المعيار هو تواتر الاستعمالات المهنية في حقل معين، أو معجم جهوي أو

إقليمي إذا كان المعيارُ هو احتواء فقط الكلمات المستعملة في حيزٍ جغرافيٍّ محدّدٍ يصطلح بها فيه. (يُنظر المنهجية).

❖ شكل المدخل: المصطلح: التسمية التقنية أو العلمية أو التعبير العلميّ الدقيق.

❖ ترتيب المداخل: وفق المفاهيم مثلاً.

❖ المعلومات التي ترفّق بها المداخل: يُمسك فقط بتلك التي تدخل في تمييز المصطلح المقصود وتُقدّم للعلماء والتقنيين وفق الضوابط الدوليّة (المستعملون المُستهدفون).

❖ أمّا الوظائف فتختلف كثيراً عن تلك التي أشرنا إليها في صناعة المعاجم، إذ نجد المصطلحيّات المعجميّة تُجَز من أجل توحيد المصطلحات بالدرجة الأولى، وتصنيفها حسب الحُقُول التي تنتسب إليها: فمجالها ليس وصفيّاً، بل هو تمييزيٌّ. وتُسعى بقدر الإمكان إلى تجنّب الترادف والاشتراك اللفظي وتلتزم بأحاديّة اللفظ والدلالة (أحاديّة التسمية والمفهوم). فوظيفتها الأساسيّة هي تحقيق التواصليّة الوظيفيّة المتبادلة في إطار مهنيٍّ بحث. فلا ينتمي إلى ميدانها غيرُ المعجمات المعياريّة، تُدعم بمواصفاتٍ وتوصياتٍ صادرةٍ من طرف الهيئات الوصيّة، والسلطات المعنيّة بتنفيذ قرارات المعاجم اللغوية، ولجان التقييم المحليّة أو الدوليّة.

٣,٨,٢,٣ منهجية العمل في المصطلحيّات المعجميّة:

تقوم المصطلحيّات أولاً بجرد قائمة من المفاهيم التي تنتمي إلى بنية مفهوميّة معينة مؤطرة بحدود تميّز الحقل الذي تنتسب إليه. وتقيم هذه المفاهيم فيما بينها علاقات منطقيّة وكائنيّة (Ontologique)، ويشكّل المجموع نظاماً مفهوميّاً خاصّاً بفرع علميٍّ محدّد أو بنشاطٍ متخصّص. فيعمد المصطلحيُّ إلى إسناد إلى كل حالة مفهوميّة ما يناسبها من التسمية، تلك التي يستعملها بالفعل جمهور الاختصاصيين عندما يحيلون إلى المفهوم المعني، فإذا عينت مختلف التسميات كمقابلات لنفس المفهوم يُشرع في انتخاب الأفضل وفق معايير متعارف عليها إما محليّاً أو دوليّاً: مثل تجنبها كلها من أجل دفع اللبس ووضع مكانها تسمية مستحدثة أو بالعكس من ذلك كله قد يُوصى بها كلها لكن يُفضّل عليها واحدة

فقط. أو تُختار واحدة وتُقصى الأخرى إطلاقاً. فهذه المنهجية التي يعمل بها المصطلحون و التي تقوم على الانطلاق من المفهوم إلى التسمية تدعى مراقبة: دراسة الأدلة انطلاقاً من المعاني (Onomasiologie).

وتتنمي طريقة دراسة الدليل انطلاقاً من اللفظ، أيضاً إلى حقل علم الدلالة الذي يصف المعنى هو الآخر انطلاقاً من اللفظ. فهذه الأخيرة تميل إلى تعيين الدلالات ودراسة المدلولات، أو المفاهيم انطلاقاً من الكلمات. وعلى التقيض من ذلك تهدف مقارنة دراسة الدليل انطلاقاً من المعنى إلى وصف التسميات ودراسة الدوال انطلاقاً من المفاهيم. لكن البعض ينبّه إلى ضرورة التمييز بين علم الدلالة وصناعة المعاجم فيما يخص هذه النقطة، إذ تستفيد هذه الأخيرة بوصف دلالة الكلمات كما هي مسجلة في المعاجم، وكذلك يهتم علم متن اللغة بالأمر نفسه.

٩،٢،٣ اصطلاحيات وعلم الدلالة:

١،٩،٢،٣ نقاط التقاطع:

يمكن ضبط الملامح المشتركة ما بين المصطلحيات وعلم الدلالة في الأوجه الآتية: انتماء هذا الأخير إلى اللسانيات بمصراعيها النظري والتطبيقي، وإمكانية ولوج البحث المصطلحي من البوابة اللسانية، هذا من جهة، وكذلك امتدادهما إلى - تقريباً - نفس الأفرع العلمية الأخرى مثل: علم المنطق وعلم الكائن، وعلم النفس بفرعه المعني بالقدراتية ... الخ.

يلتقيان نسبياً في الموضوع؛ وننقلُ يجتمع كلُّ واحدٍ بجزء ما يختصُّ به الآخر. فنقاط التقاطع القائم بين موضوع كل من العلمين هي:

- المفهوم بالنسبة للمصطلحيات.
- المعنى أو الدلالة وكذلك المفهوم بالنسبة لعلم الدلالة.

أي وظيفة المصطلحيات الأساسية هي دراسة المنظومات المفهومية، والعلاقات التي تربطها داخل حقل معرفي معين، وذلك بضبط دقيق للمفاهيم والدلالات

والصّور الفكرية، وجرّد مستقيضٍ للتّسميات والعبّارات الحاملة لتلك المحتويات، قصد إيجاد المقابلات الملائمة لها من حيث الشّكل والمضمون، وهذا باحترام صارم للمقاييس اللّغوية المتعارف عليها وبالخضوع لمعايير التّقييس والتّتميط المعمول بها وطنياً ودولياً، ومن أجل تحقيق التّوحيد المفهومي والمصطلحيّ.

٢,٩,٢,٣ جوانب التمايز:

١. علم الدلالة مبدئياً هو علمٌ وصفيٌ بحت. أمّا المصطلحيّات فيمكن لها أن تكون معيارية. تأمل مثلاً الشقّ الثاني من التّساؤل الذي أبدأه ع. س. المسديّ من إمكانية تدخل الإنسان في عملية وضع المصطلحات بناءً على إنشاء علاقة التّسببية وما أسماه الروابط الدلالية أو (المعلّل) وما استتجنه مما ورد عند ع. ر. ح. صالح من مفهوم التّسبب في غضون ترجمته لمصطلح (Immotivé)^(١) بقي أن نعيد صياغة السؤال هنا كالآتي: هل من شأن علم الدلالة أن يتأثر بهذا التّوجّه؟

٢. وضبط المصطلح ومعه المفهوم يُساعد على توحيد النظرة إلى حقائق الأشياء والخروج من الدّاتية في التّناول التي هي آفة العلم. فانصراف الفلاسفة منذ القدم إلى الإمعان في اللّغة مبنيٌّ على إحساسٍ بالحاجة إلى ضبط المصطلح العلميّ وإلى معرفة طريقة هذا الضّبط. فلا غرابة إذا قادنا الأمر إلى الاعتقاد بأنّه يكمن الفكر اللّغويّ عند هذه الفلسفة في الاستنتاج الذي توصل إليه ع. س. المسديّ:

«عن هذا الذي أسلفنا نتج مبدأً جوهريةً في التّفكير اللّغويّ القديم مداره أنّ اللّغة في شكلها التجريديّ هي أساسٌ كلّ تطهير، فيكون المعيار هو الأصل بينما يكون الاستعمال فرعاً عليه فهو عارضٌ من عوارض التّقدير والاعتبار»^(٢).

٣. يتّضح اتّصال علم الدلالة بعلوم الأشياء الذي ترجع إليه المصطلحيّات عند الحاجة، من خلال نجاح تلك العلوم في تصنيف الكائنات بعد وصفها في نسقٍ

1 يُنظر: أعلاه، الهامش: ٠١، ص ٢٣، وأسفله، ص ٢٩٣-٢٩٤.

2 ع. س. المسديّ، مباحث تأسيسية في اللسانيّات...، ص ١٢٥.

مُتكامِل^(١). نَعْلَمُ أَنَّهُ ظَهَرَتْ نَظْرِيَّةٌ فِي مَجَالِ عِلْمِ الدَّلَالَةِ تَهْتَمُّ بِالطَّرْقِ الَّتِي تُصَنَّفُ بِهَا الكائِناتُ فِي الواقِعِ أَوْ بِالأَحْرَى فِي الدَّهْنِيَّاتِ - إِذْ لا يَنْبَغِي إِهْمَالُ الجانِبِ النَّفْسانيِّ لِلْقَضِيَّةِ - تُدْعَى إِحْداهَا بِالنَّظْرِيَّةِ الأَنْمُوذِجِيَّةِ أَوْ (الطَّرازِيَّةِ) (*La théorie du prototype*) الَّتِي تَدِينُ كَثِيرًا لِعِلْمِ النَّفْسِ^(٢). وَهَذِهِ الأَخِيرَةُ تُمَكِّنُ المِصْطَلَحِيَّاتِ مِنْ إِجْزائِ الجُذائِذاتِ المِصْطَلَحِيَّةِ وَبِاسْتِثْمارِ العالَمِ الدَّلاليِّ لِلْمِصْطَلَحاتِ.

٤. إِنَّ المِقاَرَبَةَ المَفْهُومِيَّةَ تَتَماشى أَكْثَرَ مَعَ تَشْكَالِ الحَقولِ التَّصَوُّرِيَّةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِها أَنْ تُفْصِحَ عَنِ العِلاقاتِ الكائِنَةِ بَيْنَ المَفاهِمِ بِاعْتِبارِ نَظْرَةِ الأَفْرادِ إِلى العالَمِ الخارِجِي^(٣). وَهُوَ ما يُسَمِّيهِ ع. ر. الحَاجِ صالِحِ المِجالِ المَفْهُومِيِّ الدَّلاليِّ الَّذِي طَبَّقَهُ عَلى مُصْطَلَحِ (اللِّسانِ)^(٤).

٥. سَبَقَ وَأَنَّ شَخْصَ ي. أ. نيدا شَبِهَ مُسْتاءِ العَجْزِ مِنْ تَعَثُّرِ الوَسائِلِ الفِنيَّةِ المُسْتخدَمَةِ لِتَحْليلِ مُخْتَلَفِ أَوْجِهِ المَعانِي المَعْجَمِيَّةِ المَدلولِيَّةِ^(٥) وَالمَعانِي الانْفِعالِيَّةِ السُّلوْكِيَّةِ. وَلِجَمِيعِ هَذِهِ الوَسائِلِ الفِنيَّةِ دَرَجاتٌ مُتفاوِئَةٌ مِنْ الفائِدَةِ بِوصْفِها أَدواتٌ تُساعِدُ عَلى الكَشْفِ وَبِاعتِبارِ الكَثِيرِ مِنْها ذَا قِيميَّةٍ بِالنَّسْبَةِ لِوصْفِ عوالمِ مُعَيَّنَةٍ مِنْ المَعْنى وَوصْفِ بَعْضِ المِشاكِلِ المُتعلِّقَةِ بِالتَّحْكُمِ بِالسِّيَاقاتِ اللُّغويَّةِ.

٦. تَبْدُو عِلاَقَةُ التَّحْليلِ التَّكوِينِيِّ بِتَحْديدِ الحَقولِ الدَّلاليَّةِ فِي مُراعاةِ المُحَلِّ لِهَذِهِ الأَخِيرَةِ مِنْ أَجْلِ التَّوَصُّلِ إِلى تَقْيِيدِ السَّماتِ المُشترِكةِ بَيْنَ مَفْهُومِيْنِ مَثلاً. هَذَا ما يُؤَكِّدُه أ. م. عَمْرُ بِقَوْلِهِ:

1 العبارة تُرْجَمَةُ لِْمِصْطَلَحِ (Taxonomie) حَسَبِ تَرْجَمَةِ م. ف. حِجازِي لِه. يُنْظَرُ: م. ف. حِجازِي، الأَسْاسُ اللُّغويَّةُ لِعِلْمِ المِصْطَلَحِ...، ص ١٢٠.

2 يُنْظَرُ: Christian Baylon et Xavier Mignot, *Sémantique du langage*, Coll. Fac, Serie « Linguistique », Ed. Nathan, Paris, 1995, p.129-133.

3 يُنْظَرُ: Pierre Lerat, Op. cit., p.48. كَذَلِكَ: G. Mounin, *Les problèmes théoriques...*, p.71-73.

4 ع. ر. الحَاجِ صالِحِ، مَدخَلُ إِلى عِلْمِ اللِّسانِ الحَدِيثِ: تَحْليلِ وَنَقْدِ لأَهَمِّ مَفاهِمِهِ وَنَتائِجِهِ، اللِّسانِيَّاتِ، م. ١٠، ع. ١٠، مَعْهَدُ العِلْمِ اللِّسانِيَّةِ وَالصَّوْتِيَّةِ، الجِزائِرِ، ١٩٧١، ص ٣٥.

5 (Referential meaning)، يُنْظَرُ: يوجِينِ ي. أ. نيدا، نَحْوُ عِلْمِ التَّرْجَمَةِ...، ص ٨٠.

«أولُ خطوةٍ يتَّخذها الباحثُ لِتَحديدِ العناصرِ التَّكوينيَّةِ» هي استِخلاصُ
مَجموعةٍ مِنَ المعاني (بصورةٍ مَبدئيَّة) تبدو الصِّلةُ القويَّةُ بينها بحيثُ تُشكِّلُ مَجالاً
دلاليّاً خاصّاً نتيجةً تقاسمها عناصرِ تكوينيَّةٍ مُشتركة»^(١).

1 أ.م. عمر، علم الدَّلالة، ط. ٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص. ١٢٢.